٣-الاسْتِعَارَةُ المركَّبَةُ (التَّمثيليَّةُ):

الاسْتِعَارَة التَّمثيليَّة من أبلغُ أنواع المجاز مُفرداً ومُركَّباً، ومثارُ فُرسان البلاغة؛ إذ هي **(تركيبٌ استُعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له؛ لعلاقة المشابهة، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادةِ معناه الأصلي، بحيث يكون كلٌّ من المُشبَّه والمُشبَّه به هيأةً أو صورةً مُنترعةً من مُتعدِّدٍ)**؛ وذلك بأن تُشبّه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين، أو أُمورٍ بأُخرى، ثمَّ تُدخل المُشبَّه في الصورة المُشبَّهة بها، مبالغةً في التَّشبيه، كما تُعَدُّ الأمثال المأثورة عن العرب استعاراتٍ تَمْثِيلِيَّةٍ إذا استُعملت في مواقف مشابهة لمواقفها الأصْلِيَّة.

والآيات التي جرت مجرى المَثَل في القرآن الكريم كثيرةٌ ومتنوعة، كقوله تعالى:﴿ **وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ** ﴾[البقرة:٢١٦]، و﴿ **لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾[آل عمران:٩٢]، و﴿ **إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ** ﴾[هود:٨١]، و﴿ **قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ** ﴾[الإسراء:٨٤]، و﴿ **وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ** ﴾[فاطر:٤٣]، و﴿ **هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ** ﴾[الرحمن:٦٠]، و﴿ **تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰ** ﴾[الحشر:١٤]، و﴿ **كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ** ﴾[المدثر:٣٨].

فكلُّ هذه الآيات الكريمات تراكيبٌ جاريةٌ مجرى المثل، وتصلح أن تكون استعارةً تمثيليةً عندما تُوجد حادثةٌ جديدةٌ مُشابهةٌ لمعنى المَثَل القرآني، فَيُقالُ فيمن تراهم مُجتمعين في الظاهر، وقُلُوبُهم وأهواؤهم مختلفة في الواقع: ﴿ **تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰ** ﴾.

وفي تحليل هذه الاستعارة يقول أهلُ البلاغة: شُبِّهَتْ حال من تراهم مجتمعين في الظاهر وقلوبهم وأهواؤهم مُختلفة في الواقع شُبِّهت حالهم بحال اليهود والمنافقين عندما اجتمعوا على حَرْبِ رسولِ اللهِ-ﷺ- وأصحابه-رضي الله عنهم-، فأخبرَهُ اللهُ-سبحانه وتعالى- بحقيقةِ حَالِهِم وطمأنه بأنْ لا تُخيفك جُمُوعُهم، فهم في الظاهر مجتمعين وفي الحقيقة مُختلفين، وضَعْفُهم وهوانُ أمرِهِم يكمنُ في خِلافِهم، فاستُعِيرَ التركيب الدالّ على المشبَّه بهِ للمُشبَّه على سبيل **الاستعارة التمثيلية**، فالمشبَّه حال من تراهم مجتمعين في الظاهر وقلوبهم وأهواؤهم مختلفة في الحقيقة، والمُشبَّه به حال اليهود والمنافقين حين جَمَّعُوا الجموع لحرب رسول الله-ﷺ- وأصحابه-رضي الله عنهم-، فيظنُّ الرائي أنَّ هذه الجموع لا يُمكِنُ صَدَّها ولا الوقوف أمامها لكثرتِها واجتماعِها في الظاهر، لكنَّ حَقِيقَتَهم أنَّهم مختلفون وإنْ جَمَعهُم مكانٌ واحدٌ، فهنا استعرنا هذا المَثَل القرآني وضربناه لحادثةٍ جديدةٍ مُشابهة في معناها لمورد الآية في الأصل.

وعلى هذا يُمكن أنْ تؤخذ بقية الآيات التي جرت مجرى المثل فتُستعار من موضعها في القرآن الكريم وتُضْرب مثلاً لما يُناسبها ويُشابه معناها من الحوادث الجديدة.

وكذلك في الحديث الشريف كقوله-ﷺ-: «**ماتَ حَتْفَ أنفِهِ**»[1]، و«**لا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مرّتين**»[3]، و«**إنَّ المُنْبَتَ لا أرضاً قَطَعَ ولا ظَهْراً أبقى**»[4]، و«**إيّاكُم وخضراءَ الدِّمَن**»[5]، إلى غير ذلك من الأحاديث التي جرت مجرى المثل.

فلو أخذنا قوله-ﷺ-: «**لا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مَرّتين**» وضربناه مثلاً لمن يُخطِئُ مرةً ثم يتكرر منه الخطأ تفريطاً فيحصل عليه ضرر نقول له: « **لا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مَرّتين!!!**»؛ تعنيفاً له وتقريعاً أو لوماً على تفريطه، فهنا نكون قد استعرنا هذا المثل النبوي من موضعه واستعملناه في حادثةٍ جديدةٍ مُشابهةٍ لِمَضْرَبِهِ، فالعلاقة بين الحالتين المشابهة، والقرينة حالية، وفي إجراء هذه الاستعارة يقول أهل البلاغة: شُبِّهَتْ حالُ من يُخْطِئُ ولا يستفيد من خطئهِ فيتكررُ عليه الأذى وتقعُ عليه المصائبُ بحالِ مَنْ يُلْدَغُ من نفسِ الجُحْرِ مَرّتين، فإنَّ الإنسان إذا غَفَلَ مرةً وحَصَلَ من جرَّاء الغفلة أمر غير محمود فإنَّ هذه الغفلة قد تُغتفر له بسبب كونها تحصل منه لأول مَرَّة، أمَّا إذا تكررّتْ منهُ مِثْلُ هذه الغفلةِ ووقعَ عليه الأذى مَرّةً بعد أخرى؛ فيقال له تعنيفاً وتأنيباً أو لَوْمَاً «**لا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحْرٍ مَرّتين**»، فهذا التركيب لم يُسْتَعمل في معناهُ الحقيقي الذي هو اللدغ من الجحر؛ وإنّما استُعِيرَ بنصّهِ لحادثةٍ جديدةٍ مُشابهةٍ لمعنى المَثَل النبوي وهي تكررُ وقوعِ ضررٍ من نفسِ الموضعِ فأُورِدَ المَثَلُ النبويُّ للزِّرايةِ واللومِ على مَنْ وَقَعَ منهُ مِثْلُ هذا التفريط؛ تعنيفاً له أو لوماً على طريق الاستعارة التمثيلية .

وعلى هذا يمكن أنْ تُستعار بقية الأحاديث التي جرت مجرى المَثَل ويُطلق عليها لقب الاستعارة التمثيلية عندما توجد حادثة جديدة مشابهة لمضرب المَثَل النبوي، فإنْ لم توجد حادثة جديدة مشابهة لمعنى المَثَل النبوي فلا تكون هناك حاجة لاستعارته والتمثل به، بل يبقى كلاماً جارياً مجرى المَثَل ويصح إطلاق اسم المَثَل عليه فحسب.

وكذلك في كلام العرب نجد أمثالاً كثيرة، قِيلَ كُلُّ مَثَلٍ منها في حادثةٍ معينةٍ ثم ذَهَبَ ذلك التعبير مثلاً يتداولُهُ الناسُ ويذكرونُه ويستعملونه كاستعارة تمثيلية إذا وُجِدت حادثةٌ جديدةٌ مشابهةٌ لمضربهِ كقولهم[6]: «**قَبْلَ الرِّماءِ تُملأُ الكنائن**»، و«**جَاءَ بالشَّوكِ والشَّجَرِ**»، و«**قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَولَ كُلِّ خطيبٍ**»، و«**رُبَّ عَجَلَةٍ تَهبُ رَيْثاً**»، و«**الصَّيف ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ**»، و«**رُبَّ أَكلةٍ مَنَعَتْ أَكلاتٍ**»، و«**أنجزَ حُرٌّ ما وَعَدَ**»... ونحو ذلك.

---

[1] مسند الإمام أحمد:٣٦/٤، والمصنف في الحديث والآثار:٥٦٥/٤، والمعجم الكبير للطبراني:١٩١/٢.
[3] صحيح البخاري:١٠٣/٧، وسنن ابن ماجه:١٣١٨/٢، وسنن البيهقي:٣٣٠/٦.
[4] مجمع الزوائد للهيثمي:٦٢/١، وفتح الباري:٦٧/١، والجامع الصغير:٣٨٤/١ .
[5] مسند الشهاب:٩٦/٢، وكتاب أمثال الحديث:١٢١، وكنز العمال:٤٩٦/١٦، وتذكرة الموضوعات:١٢٧، قال فيه: ضعيف.
[6] ينظر: الأمثال في الحديث النبوي:١٦٠ و١٨٩، والمستقصي في أمثال العرب: ٢ /٣٨ و٩٣ و٩٧ و١٨٤ و١٨٦ و١٩٧.

...سل في أمرٍ ما: «**قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قولَ كُلِّ خَطيبٍ**»، فهذا التركيب مَثَلٌ عربيٌّ قديمٌ قِيلَ في قومٍ اجتمعوا للتشاوُرِ والخطابةِ في الصُلْحِ بين قبيلتين من قبائلِ العَرَبِ، قَتَلَ رَجُلٌ من إحداهما رَجُلاً من القبيلة الأُخرى، فبينما كان المتشاورون على ذلك الاجتماع والتشاوُرِ إذا بجاريةٍ تُدْعَى (**جَهِيزَة**) أقبلت فأنبأتهم أنَّ أولياءَ المقتولِ ظَفِروا بالقاتل فَقَتَلُوهُ، فقال قائلٌ منهم: «**قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قولَ كُلِّ خَطيبٍ**»، فهذا التركيب يُمكن التمثيل به في كُلِّ موطنٍ يُؤتى فيه بالقولِ الفَصْلِ، لأنَّ قولَكَ: «**قَطَعَتْ جَهِيزَةُ قولَ كُلِّ خَطيبٍ**» لا تَقْصِدُ معناه الحقيقي الذي هو إسكاتُ الخُطَباءِ المُتَشاورين والساعين في الصلح بين القبيلتين، إذ إنَّ هذا الحَدَث فاتَ أوانُهُ ومَضَى، ولكنَّكَ عُدْتَ فاستعملتَ هذا التركيبَ لحادثٍ آخر جديدٍ يُشْبِهُ الحادثَ القديمَ، فالعلاقة بين الحالتينِ هي المشابهةُ، والقرينةُ المانعة من إرادة المعنى الحقيقي حاليةٌ (أي واقع الحال).

وفي إجراءِ هذه الاستعارة يقولُ البلاغيون: شُبِّهَتْ حالُ من يأتي بالقولِ الفصلِ في أمرٍ ما بحالِ الجاريةِ جَهِيْزَة حينما أَتَتْ بالقولِ الفصلِ في موضوعِ التشاورِ للصلح، فاستُعِيرَ التركيبُ الدالُّ على المُشَبَّه بهِ للمُشَبَّه على سبيل الاستعارة التمثيلية، فالمُشَبَّه: حال من يأتي بالقول الفصل في أمرٍ ما، والمُشَبَّه به: هو حال الجارية جاءت بالقولِ الفصلِ في موضوعِ التشاورِ للصلحِ بين طَرَفينِ.

فهذا المَثَل تركيبٌ استُعْمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له في الأصل إذ هو موضوعٌ لحادثةٍ قديمةٍ ماضيةٍ انتهى زمنُها لكن نُقِلَ هنا الآن لأجل ضَرْبِهِ لحادثةٍ جديدةٍ مُشَابهةٍ لِمَضْرَبِ المَثَل فاستُعِيرَ المَثَل بنصِّهِ من دون تغييرٍ واستُعمِل للحادثةِ الجديدةِ لوجودِ المشابهةِ بين الحادثتين.

وعلى هذا يُمكِنُ أنْ تُؤْخَذَ بقيةُ الأمثالِ العربيةِ وتُستعمل لحوادثَ جديدةٍ مُشابهةٍ لمضربِ تلك الأمثال لِصحّة العَقْد بين الطرفين، لأنَّهُ إذا استعار أحدُنا مثلاً من الأمثال العربية المضروبة لحادثة قديمة ثم استعمله لحادثةٍ جديدةٍ مُشابهةٍ لِمَضْرِبِ ذلك المَثَل العربي المستعار؛ فذاك المثل المستعار حينئذٍ يُعَدُّ **استعارةً تمثيليةً** وذلك لاستعماله حقاً في حادثةٍ جديدةٍ مشابهةٍ لمضربِهِ الأول، وعليهِ فكلامُ العربِ تُوجَدُ فيه أمثالٌ وتُوجد فيه استعاراتٌ تمثيليةٌ؛ لأنَّ أهل البلاغة قالوا: كُلُّ استعارةٍ تمثيليةٍ مَثَلٌ وليس كُلُّ مثلٍ استعارةً تمثيليةً؛ لأنَّ المَثَل تركيبٌ ضُرِبَ لحادثةٍ مُعيَّنَةٍ في زمانٍ سابقٍ، فلا يُعَدُّ هذا المَثَلُ استعارةً تمثيليةً إلاّ إذا وُجدت حادثةٌ جديدةٌ مُشابهةٌ لِمَضْرَبِ ذلك المَثَل ثم يُستعار ذلك المَثَل للحادثة الجديدةِ بنصِّهِ من دون تغييرٍ في تركيبه، وعند ذاك نستطيع تسميتهُ استعارةً تمثيليةً، على ما قرّرَهُ أهلُ البلاغة.

ب- المجاز المُرْسَل:

المجازُ المُرْسَلُ نوعٌ من أنواع المجاز اللغوي عند البلاغيين، وسُمِّيَ مُرْسَلاً؛ لإطلاقه من قيد المشابهة التي قُيِّدَت بها الاسْتِعَارَة، لذا فهو (**الكلمةُ المستَعمَلةُ في غيرِ ما وُضِعتْ لهُ في أصلِ اللغة؛ لعلاقةٍ-غير المُشابهة-، أي لملابسةٍ من الملابسات، أو نوعِ صلةٍ بين المنقول منه والمنقول إليه، مع قرينةٍ-لفظيةٍ أو حاليةٍ- مانعةٍ من إرادة المعنى الحقيقي**)، كاستعمال لفظ(**اليد**) في معنى النعمة في قولهم: (**جلَّتْ يدُهُ عندي**)، أي عظُمَ معروفه عندي، فالعلاقة بين (اليد والمعروف) ليست علاقة مشابهة؛ وإنَّما هي علاقة سبب ومُسبّب، فاليد سببٌ في المعروف، لأنَّ بها يكون عطاء المعروف، فاستعملت تلك الصيغة المجازية لأنَّها أوجز وأبلغ وأفخم.

علاقاتُ المجاز المُرْسَل:

ذكرنا آنفاً أنَّ هذا النَّوعَ من المجاز يقومُ الارتباط فيه بين المعنى الأوَّل للكلمة ومعناها الثَّاني على ملابسةٍ أو علاقةٍ من نوعٍ ما، وهذه الملابسة يجعلها الفطن دليلاً على أنَّه أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له، ممَّا يفسح المجال للتوسع في اللغة، واستيعاب جملة من العلاقات أو الملابسات، التي يُرهَقُ الذِّهنُ في إحصائها واستيعابها؛ لكونها غير مُقيَّدة بعددٍ ما، لذا سنقتصرُ-إن شاء الله- على بعضها، وهي على النحو الآتي:

١- الجُزئيَّةُ: (إطلاقُ الجُزء وإرادةُ الكُلِّ)

إطلاقُ الجُزء على الكُلِّ مشروطٌ بوجود قرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ اللفظَ المذكور جُزءٌ من المعنى المذكور، مع ملاحظة أنَّ الجزءَ الذي يُعبَّر به عن الكلِّ لابدَّ أن يكون له مزيد اختصاص بسياق المعنى المراد، ولا يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل؛ فَذِكْرُ الجزء الأهم من الصُّورة كثيراً ما يبعث إلى المخيلة باقي الأجزاء ويبرز الصورة كاملةً واضحةً، فمثلاً دلالة ذِكْرِ الوجه عن الذَّات؛ لكونه أشرف ما يُرى من الشَّيء، فهو موضع السُّجود ومحتوى جميع الحواس والمشاعر، لذلك ذكره-تعالى- في مواضع كثيرة من كتابه، سواء أُريد به ذاته الكريمة[1]، أم أُريد به ذات وجملة الإنسان المخاطَب[2]، وهذا الأمر ينطبق على جميع العلاقات أيضاً.

---

[1] يُنظر: سورة: الأنعام:٥٢، والكهف:٢٨، والقصص:٨٨.

[2] يُنظر: سورة: البقرة:١١٢، وآل عمران:٢٠، والنساء:١٢٥، والأنعام:٧٩، وإبراهيم:٥٠، والمؤمنون:١٠٤، والأحزاب:٦٦، والغاشية:٢.

ومن الشواهد التَّطبيقية على إطلاق الجُزء وإرادة الكُل، ما حكاه-تعالى- من فضائح المنافقين وقبائحهم: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة:٦١]، فقولهم-أقمأهم اللهُ- للنبيّ-ﷺ-: (أُذُنٌ)، مرادٌ به الطَّعنُ والذَّم، أي: إنَّهم إذا آذوا النَّبي-ﷺ- وبسطوا فيه ألسنتهم، وبلغه ذلك اعتذروا له وقَبِلَ ذلك منهم، لأنَّه-عندهم- يسمع كلَّ ما يُقال له فيصدقه، وإنَّما أطلقتِ العربُ على من يسمع ما يُقالُ له فيُصدِّقه إنَّه أُذنٌ مُبالغة؛ لأنَّهم سمّوه بالجارحة التي هي آلة السَّماع، حتى كأنَّ جُملتَهُ أُذنٌ سامِعَةٌ، ونظيرُهُ قولهم للرَّبيئة[1]: عينٌ، وفي إطلاق الأذن عليه مجازٌ مُرْسَلٌ من إطلاق اسم الجُزء على الكُل للمبالغة في استماعه، وإيذاؤهم له هو قولهم: أُذنٌ، لأنَّهم نسبوه إلى أنَّه يُصَدِّقُ كُلَّ ما يُقالُ له، ولا يُفرِّق بين الصَّحيح والباطل، اغتراراً منهم بحلمه عنهم وصفحه عن جناياتهم، كرماً وحُلماً وتغاضياً، لذلك ردَّ اللهُ مقالتهم بأنَّه-ﷺ- أذنٌ كما قُلتم، إلَّا إنَّه أذنُ خيرٍ لا أُذنُ سوءٍ، ولا شيء أبلغ في الرَّد من هذا الأسلوب؛ لأنَّ فيه إطماعاً في الموافقة، وكَرَّاً إلى إجابتهم بالإبطال، فلهذا الجزء اتصال وثيق بالمعنى المراد منه، ولا يستلزم انتفاء الجُزء انتفاء الكُل، كما هو ظاهر؛ فإنَّه يجوز في اللغة أن يُطلق على الجملة، وإن كانت عبارةً عن جارحةٍ منها، فسمَّوهُ باسم العضو تهويلاً وتشنيعاً.

ومن شواهد علاقة الجزئية قوله-تعالى-:﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾[الإسراء:٧٨]، فقوله تعالى: (قُرْآنَ الْفَجْرِ) المراد به صلاة الصبح؛ عبَّر عنها ببعض أركانها... أو سُمِّيت صلاة الصبح قُرآناً لطول قراءتها، وفائدة هذه العلاقة عظيمة؛ فهي تدل على أنَّ الصَّلاة لا تكون إلَّا بقراءةٍ، لأنَّ قولَه: أَقِمِ الصَّلَاةَ، وأَقِمْ قُرآنَ الفجر، قد أمر أن نُقيمَ الصَّلاة بالقراءة حتى سُمِّيتْ الصَّلاةُ قُرآناً، فلا تكون ثَمَّةَ صلاةٍ إلَّا بقراءةٍ، فالعلاقة إذاً من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

---

[1] الرَّبيئة: وهو عين القوم وطليعتهم الذي يَرْبأ لهم فوق مَربَأةٍ من الأرض؛ لَئلاَّ يَدْهَمهم عدوٌّ، ولا يكون إلاَّ على جَبل أو شَرَف يُنظر منه. يُنظر: العين:٣٢٦، ولِسَانُ العَرَب:٨٢/١ مَادَّة(ربأ).